المركز الجامعي البيض

المحاضرة 02: قانون التجارة الدولية (مفهوم وخصائص)

02

د.سداوي نورة أستاذ محاضر

01/12/2025

وحدة

-تمكين الطالب الحصول على المعارف العلمية التكوينية الضرورية والأساسية في مجال التجارة الدولية وتعريفه بأهم المعطيات والمعلومات اللصيقة بنشأة وتطور التجارة الدولية في ظل الاتفاقيات الدولية، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة العام 1994 ودورها في تنظيم التجارة الدولية وفضِ المنازعات المُتوَّلدة من العقود التجارية الدولية

.-تمكين الطالب الجامعي من أهم المنظمات الدولية و الإقليمية المعنية بالتجارة الدولية، وكيفية تدخلها في إدارة وتسيير عقود التجارة الدولية وفضِ المنازعات المُتولدة منها

يكتسب الطالب من خلال هذه المحاضرة القدرة على :

-فهم المقصود بقانون التجارة الدولية و كيف نشأته

-خصائص قانون التجارة الدولية وما يميزه عن القانون الدولي الخاص و القانون التجاري الوطني

مقدمة

زادت أهمية التجارة الدولية، وتعقدت مشاكلها، بحيث أصبح الاهتمام بمحاولة البحث عن حلول لمشاكلها القانونية يشغل بال الباحثين والمشرعين في مختلف الدول سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي. وأصبح المجتمع التجاري الدولي، تؤيده منظمات دولية وهيئات تجارية، يسعى إلى خلق قواعد موحدة تحكم النشاط التجاري الدولي بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي الذي يسود في دولة من الدول، ودون اعتبار وإذا كانت طبيعة التجارة الدولية هي التي أدت إلى تشابه النظم القانونية التي تحكمها في مختلف دول العالم، فإن هذا لا يغير من أن تطبيق قواعد قانون التجارة الدولية في كل دولة منوط بقبول السلطات المختصة لها.

I تعريف قانون التجارة الدولية:

تعرف الأمانة العامة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عند البحث في إنشاء لجنة لتوحيد أحكام قانون التجارة الدولية سنة 1965 هذا القانون هو " مجموعة القواعد التي تسري على العلاقات التجارية المتعلقة بالقانون الخاص والتي تجري بين دولتين أو أكثر. "

ويشتمل قانون التجارة الدولية على مجموعة الاتفاقيات الدولية والعقود النموذجية والشروط العامة المبرمة في مجال معين بالإضافة إلى العرف التجاري الدولي السائد في علاقة تجارية معينة.

ويشتمل قانون التجارة الدولية على مجموعة الاتفاقيات الدولية والعقود النموذجية والشروط العامة المبرمة في مجال معين بالإضافة إلى العرف التجاري الدولي السائد في علاقة تجارية معينة.

من خلال هذا التعريف نرى ان قانون التجارة الدولية يحتوي على قواعد موضوعية لحكم العلاقات التجارية الدولية ولا يعد مجرد توحيد لقواعد الاسناد الوطنية كما يتضح ان هذا الفرع لا يهتم الا بعلاقات القانون الخاص بغض النظر عن صفة العلاقة حيث تطبق احكامه سواء كانت العلاقة التجارية بين اشخاص عامة او بين اشخاص خاصة او كان أحد طرفي العلاقة شخصا عاما والاخر من اشخاص القانون الخاص .

وعرف ايضا بأنه القانون الذي يهدف إلى وضع القواعد التي تطبق على العلاقات التي تربط بين المتعاملين الاقتصاديين والعمليات التي تنشأ بينهم وذلك إذا أدت هذه العلاقات والعمليات إلى حركة في المنتوجات، الخدمات، أو قيم تخص اقتصاد عدة دول.

II نشأة قانون التجارة الدولية واهم خصائصه:

برغم من اعتبار قانون التجارة الدولية من القوانين الحديثة إلا أنه ظهر في القرن الرابع عشر، لكنه اختفى في القرن السابع عشر من خلال انصهاره في القوانين الداخلية لدول أوروبا؛ ليبعث من جديد بسبب عجز القوانين الوطنية متابعة كل ما تثيره التجارة الدولية ،وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر استطاع المجتمع الدولي تركيز جهوده لتنظيم حركة التجارة بين الدول في شكل معاهدات دولية ثنائية وجماعية، لتتوقف هذه الجهود بسبب الحرب العامية الأولى، ليدرك المجتمع الدولي ضرورة إحياء قانون التجارة الدولية؛ حيث تم إنشاء لجنة القانون التجاري الدولي التابعة للأمم المتحدة)اليونسترال(سنة 1966 بالإضافة للجهود التي بذلتها الكثير من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية؛ أهمها غرفة التجارة الدولية والتي لعبت دورا كبير في تطوير هذا القانون.

آ. خصائص قانون التجارة الدولية

ويتميز قانون التجارة الدولية بالعديد من الخصائص؛ منها تعدد مصادره وتنوعها وعدم توحيد قواعده بالإضافة لعدم تدوينه، عند اختياره كقانون واجب التطبيق على عقودهم التجارية الدولية، فهم مجبرون على اختيار القواعد الأكثر إلزاما والتي تحددها القوة الملزمة للمصدر الذي تنتمي إليه هذه القواعد.

وبرغم من أن الكثير يرى أن أعراف التجارة الدولية هي أهم مصدر لقانون التجارة الدولية وهذا لتلاؤمها مع كل متطلبات التجارة الدولية؛ إلا أن هناك من يوسع في مفهوم هذا القانون فيصورونه مجموعة قواعد مستمدة من الاتفاقيات المنظمة للتجارة الدولية، والقانون النموذجي الصادر عن اليونيسترال، والعقود النموذجية، والشروط العامة للعقود الدولية بشأن البيع الدولي للبضائع والعادات والأعراف التجارية المتداولة في معاملات تجارية معينة هذا التوسع في مفهوم قانون التجارة الدولية مع عدم توحيده وتدوينه أدى إلى اختلاف الآراء حول مصادره وقواعده وأيها الأكثر إلزاما لتنظيم عقود التجارة الدولية.

III تمييز قانون التجارة الدولية عن باقي القوانين:

آ. القانون التجاري الوطني وقانون التجارة الدولية:

نلاحظ أن الفارق بين القانون التجاري الوطني وقانون التجارة الدولية في دول الاقتصاد المخطط، أن القانون الأول يعتبر جزء من القانون الاقتصادي العام الذي تخضع له المؤسسات القائمة بالنشاط الاقتصادي والذي يقوم على إرادة المشرع الذي يضع قواعد قانونية عامة يخضع لها النشاط الاقتصادي بطريقة حاسمة.

أما قانون التجارة الدولية فإنه يستند على مبدأ سلطان إرادة المتعاقدين التي لا تكملها أحكام القانون التجاري الوطني. ومن ثم فإنه إذا اختلفت طبيعة أحكام القانون التجاري الوطني في الدول الاشتراكية عنها في الدول الرأسمالية، فإن قواعد قانون التجارة الدولية تكاد تكون واحدة في النظامين. ويؤكد هذا المبدأ استقلال القانون التجاري الوطني عن قانون التجارة الدولية.

وإذا كان كل من القانون التجاري الوطني وقانون التجارة الدولية يتضمن قواعد موضوعية، فإن القانون الوطني يقتصر عمله على نطاق الدولة التي تصدر فيها بينما تجاوز أحكام قانون التجارة الدولية حدود الدول ليحكم العلاقات التي تنشأ في إقليم أكثر من دولة.

ويختلف معيار الدولية بحسب نوع العلاقة التي تنظمها أحكام قانون التجارة الدولية، لذلك تحدد الاتفاقيات الدولية عادة المقصود بدولية العلاقة التي تحكمها، وقد يختلف تبعاً لذلك معيار الدولية من حالة إلى أخرى.

ب. قانون التجارة الدولية والقانون الدولي الخاص:

تهدف أحكام القانون الدولي الخاص الى وضع قاعدة أسناد عند تنازع القوانين التي تحكم علاقة معينة، أما قانون التجارة الدولية فإنه يشتمل على مجموعة الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال التجارة الدولية، وعلى ذلك نري أنه بينما يعنى القانون الدولي الخاص بتعيين القانون الوطني الواجب التطبيق في مجال تنازع القوانين على العلاقة القانونية موضوع النزاع، فإن قانون التجارة الدولية يهدف إلى إيجاد قواعد موضوعية في شأن هذه العلاقة تحل محل القواعد الوطنية وتقضى بالتالي على التنازع بينها.